**جامعة محمد بوضياف – المسيلة**
**كلية الحقوق و العلوم السياسية**
**قسم العلوم السياسية**

**عنوان الدرس:**

# العوامل المؤثرة في النزاعات الدولية

**أستاذ الدرس: د. لبنى بهولي**
**الفئة المستهدفة: طلبة السنة أولى ماستر علاقات دولية، شعبة العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية**
**الحجم الساعي: 01 ساعة و 30 دقيقة في الأسبوع**

**أهداف المادة:**
- الإحاطة بمفهوم النزاع تعريفًا وتصنيفًا، وكذا تمييزًا بينه وبين المصطلحات الأخرى الشبيهة.
- تبيان العوامل المؤثرة في النزاعات الدولية، الداخلية منها والخارجية.
- دراسة الحرب والحرب الأهلية وتبيان الفرق بين أجيال الحروب من حيث الأطراف والاستراتيجيات.
- دراسة وتحليل النزاعات الإثنية مع التركيز على أهم المقاربات النظرية لتفسيرها.
- إبراز مفهوم حل النزاع وتبيان الفرق بينه وبين المفاهيم الأخرى كالتسوية السلمية وإدارة النزاعات..
- شرح أهم الوسائل السياسية والدبلوماسية والقانونية لحل النزاعات الدولية.

**ملخص الدرس:**
تنفرد ظاهرة النزاع عن غيرها من ظواهر العلاقات الدولية بأنها ظاهرة ديناميكية متناهية التعقيد. ويرجع ذلك إلى تعدد أبعادها وتداخل مسبباتها ومصادرها وتشابك تفاعلاتها وتأثيراتها المباشرة وغير المباشرة وتفاوت المستويات التي تحدث عندها، وذلك من حيث المدى أو الكثافة أو العنف. وتؤثر في النزاع عدة عوامل على المستويين الداخلي والخارجي. ويقصد بالعوامل مجمل الشروط التي تتحكم في كافة أشكال التبادل بين الفاعلين. أو هي تلك العناصر المشكلة لبيئة النظام، وهي مصدر التدفقات التي تؤثر على مجمل الفاعلين الذين يدخلون في إطار هذا النظام. هذه العوامل أطلق عليها ستانلي هوفمان مصطلح "المحيط الدولي" أو "الإطار" الذي يلخص في رأيه الوضع الداخلي والوسط الخارجي.

## العوامل المؤثرة في النزاعات الدولية:

### 1/ العوامل الداخلية:

يوجد العديد من العوامل الداخلية التي تؤثر في احتمال الحرب أو السلام. من بينها العامل الجغرافي، العامل الديمغرافي، العامل الاقتصادي، العوامل الفردية، العوامل السياسية، وغيرها من العوامل الأخرى، مع الإشارة إلى عدم وجود ترتيب معين لهذه العوامل وإنما تتفاوت في تأثيرها من دولة إلى أخرى ومن مرحلة إلى أخرى.

**أ/ العامل الجغرافي**: تضم الجغرافيا بمعناها الواسع، مجموع العوامل الطبيعية: دور المناخ، طبيعة الأرض، أهمية العوامل الموارد المعدنية وموارد الطاقة، إضافة إلى الموقع الجغرافي للدولة.

ففيما يتعلق بالعوامل الطبيعية، فقد اعتبر Huge و Ellingsen أن تراجع مستويات خصوبة التربة واستنزاف الغابات (التصحر، وتراجع مستويات تساقط الأمطار...) لها علاقة بتفجير النزاعات.

وهذا ما أكده باحثو المعهد الدولي لدراسات السلام في السويد PRIO ، إذ وجدوا روابط مباشرة بين تراجع الأداء البيئي وندرة الموارد وانتشار العنف في القرن الإفريقي وحوض النيل.

وحسب مارسيل ميرل فإن اللاّتكافؤ في توزيع الثروات الطبيعية يؤدي إلى اللاّتكافؤ في الفرص بين البشر، ويرجع ذلك إلى سببين:الأول طبيعة المناخ، التضاريس وطبقات الأرض والثاني هو دور العامل التاريخي في تقسيم الحيّز إلى وحدات غير متكافئة. ويشكل عدم التكافؤ هذا مصدرا دائما للتنافس والصراعات.

أما Grunther Baechler- باحث في المعهد الفدرالي السويسري- فقد رفض وجود علاقة مباشرة بين ندرة الموارد و تفجير النزاعات، بل يرى أن هناك متغيرات سوسيولوجية وسيطة هي المسئولة عن ذلك مثل:

- التهميش: إذ يتم تخصيص الموارد النادرة لمناطق دون أخرى.

- التمييز:السماح للنفاذ إلى تلك الموارد النادرة والتمتع بها لأفراد دون آخرين، وفق منطق الانتماء الإثني والديني، اللغوي، الجهوي، الإيديولوجي...

أما بالنسبة للموقع الجغرافي فقد اعتبر Yves Lacoste أن الجغرافيا تستخدم في المقام الأول لخوض الحرب. وحسب راتزل فإن قوة الدولة تخضع لعلاقتها بالمكان الذي يجب رؤيته من ثلاثة زوايا: المدى، الموقع والشكل الخارجي. فالمدى يلعب – حسب راتزل- دورا في العلاقات الدولية لأنه يؤثر على قوة الدولة. وهذه الأخيرة لا تتوانى عن الدخول في التسابق من أجل السيطرة استراتيجيا واقتصاديا، على المدى الواقع خارج أراضيها (مسألة القواعد العسكرية البحرية والبرية – ومسألة طرق المواصلات ).

ويرى مارسيل ميرل أن الحيّز L'éspace يشكل موضوعا للتنافس بين الدول، وهو تنافس يعبر عن نفسه في أشكال ثلاثة مختلفة:

1- تنازع الدول حول المناطق الإقليمية ذات الأهمية الاتصالية أو المحتوية على الموارد التي يمكن استغلالها (مثال: تنازع شيلي والأرجنتين حول قناة Beagle).

2- التنازع الناتج عن رغبة الدول في تملك الثروات البحرية، إذ أصبحت البحار منطقة للتنافس الاقتصادي بعد أن كانت مفتوحة للملاحة البحرية. وهذا التنافس شجع بدوره النزاعات الاستقلالية داخل الجزر.أضف إلى ذلك النزاعات الناجمة عن الصعوبة في تحديد الخطوط الفاصلة بين حقوق الدول البحرية في عدد من أقاليم العالم والتي تفرض تضاريسها مثل هذا التحديد. (مثال:النزاع بين تركيا واليونان حول تقسيم بحر إيجة).

3- التنافس بين الدول بغية الاستحواذ على الثروة وإتباع طرق وأشكال أخرى للبحث عن النفوذ بدلا من الاحتلال المباشر. ومن بين هذه الطرق غض النظر عن التجاوزات التي تقوم بها تلك الدول، وإبرام عقود تجارية معها.

ووفقا لميرل، فإنه يتعين علينا لحساب الحيّز المشغول فعلا أن نضيف إليه تلك الأراضي الاستراتيجية الواقعة خارج الحدود. فالدول تسعى دائما لتوسيع نطاق وحدود الأراضي التي تسيطر عليها وذلك من خلال:

* العمل على إحاطة نفسها بعدد من الدول التي تستخدمها كحواجز وقائية في مواجهة القوة المنافسة.

* العمل على الحصول على قواعد عسكرية (برية وبحرية) خارج حدودها، مما يتيح لها حماية أفضل مع إمكانية الوصول إلى الخصم بسهولة ومن أماكن بعيدة عن حدودها.

رغم أهمية الدور الذي يلعبه الحيّز في احتمال الحرب أو السلام. فإن ميرل يرى بأنه - الحيّز- يعدّ موضوعا للصراع أكثر منه عاملا من العوامل.

**ب/ العامل الاقتصادي:** إن من أكثر القضايا العلمية انتشارا في الدراسات التي تعنى بظاهرة الحروب هي قضية العلاقة بين السياسات العدوانية للدول وبين الحالة التي عليها اقتصادياتها. فالاقتصاد يلعب دورا مهما في الحياة الدولية، والتاريخ يقدم لنا أمثلة عديدة على النزاعات الناجمة عن منافسات اقتصادية: صراع من أجل السيطرة على الموارد الأولية، صراع من أجل الحصول على منافذ تجارية، صراع من أجل السيطرة على الأسواق.

وحسب روبرت مكنمارا – وزير الدفاع الأمريكي السابق- أنه خلال الفترة الزمنية الممتدة بين عام 1958-1966، أن 87% من الدول الأكثر فقرا و69% من الدول الفقيرة و48% من الدول ذات الوضع الاقتصادي المتوسط شهدت أعمال عنف حادة. واستنتج من ذلك العلاقة القطعية بين العنف والوضع الاقتصادي، وبالتالي إمكانية التنبؤ بأن العنف سيكون في الدول ذات الوضع الاقتصادي الأفقر مقاسا بمستوى دخل الفرد.

وحسب مارسيل ميرل فإن المحافظة على المصالح المسيطرة يؤدي في النهاية إلى دعم وتطوير التخلف Le développement de sous- développementبما يفسح المجال لظهور وضع صراعي في العلاقات الدولية يمكن تشبيهه بوضع الصراع الطبقي، وهذا كله راجع إلى عدم التكافؤ بين الشعوب بسبب السمة التحكمية لعملية توزيع الموارد لتطوير الاقتصاديات المحلية.

وللعامل الاقتصادي تأثير بالغ الأهمية في النزاعات الداخلية، ذلك أن التنافس من أجل حيازة الموارد بكافة أشكالها يعد من أهم أسباب النزاعات العرقية. فالتوزيع غير العادل للموارد الاقتصادية المحدودة، الناتج عن احتكار الجماعات المهيمنة لكل الامتيازات كالملكية والتوظيف ومخصصات التنمية، وحرمان الجماعات الأخرى وتهميشها يؤدي غالبا إلى الصراع العرقي.

**ت/ العوامل الديمغرافية**: يكتسي العامل الديمغرافي أهمية كبيرة من حيث مدى تأثيره على احتمال الحرب والسلام. فقد اعتبر Paul Ribot-عالم الاجتماع الفرنسي- أن الحروب الحديثة هي عملية ذات طبيعة بيولوجية في الأساس، وأن عنف هذه الحروب يتناسب طرديا مع حجم الفائض البشري الذي يمثل القوة الرئيسية الضاغطة في اتجاه وقوع الحرب.

ووفقا لـ Thomas Homer-Dixon- الأستاذ بجامعة تورنتو الكندية- فإن تضافر عدة عوامل منها تزايد عدد السكان، الذين يتقاسمون الحجم ذاته من الموارد قد يؤدي إلى تزايد مستويات الندرة، مما يضطر بعض المجموعات إلى الهجرة وبالتالي زيادة الضغط على الموارد في المناطق المستهدفة بموجات الهجرة، الشيء الذي يقود في النهاية إلى تصاعد الأصوات المناوئة للأجانب.

كما أن النمو السكاني المتسارع في المجتمعات المتعددة، يثير النزاعات العرقية، من حيث أنه يزيد من درجة التنافس على الموارد، ويحد من قدرة الدولة وخياراتها في الاستجابة والتجاوب مع رغبات الجماعات المكونة لها.

**ث/ العوامل الفردية:** تشير العوامل الفردية إلى تلك المتغيرات التي تصف خصائص الأفراد. إنها تمثل السلوكات، القيم والدوافع التي هي جزء من الرؤية العامة للأفراد تجاه العالم، والتي تحدد ردود أفعالهم تجاه الأحداث الاجتماعية المهمة.

وكمثال عن العوامل الفردية التي يمكن أن تؤثر في العلاقات الدولية هي السلوكات تجاه الدول الأخرى (التي غالبا ما تقوم على تقاليد معينة)، سلوكات تجاه المنظمات الدولية، أجهزة دولية معينة، سلوكات عامة مرتبطة بإدراك الخطر، القيم والإيديولوجيات حول الحرب والعنف وحول طرق حل النزاعات والتسليم بعدم تجنبها.

ولقد ذهب ليدل هارت إلى أن الحروب هي نتيجة للانفعالات الإنسانية المتمثلة أساسا في الأحقاد والأطماع والنزوات، وأن تجنب الحرب لن يحدث إلاّ إذا تخلص الساسة من أحقادهم وأطماعهم ونزواتهم.

ويقول أيضا: " لو أردت أن تسلط الضوء على الطرائق العلمية التي تؤدي إلى تفسير الحروب الدامية الطاحنة الكبرى فإنك لن تجد مقدمة أفضل وأوضح من دراسة تاريخ السنوات الخمسين التي سبقت نشوب الحرب العالمية الأولى. ولكنك سوف لن تعثر على الجذور الغائرة والأسباب الحقيقية في التقارير الحكومية والوثائق الرسمية التي كتبها أو جمعها الحكام والوزراء والجنرالات، بل هوامشهم الجانبية وأحاديثهم الشخصية وحين ذلك سوف تطلع على عصبياتهم الغريزية ونزواتهم الانفعالية ".

فليدل هارت يعتبر أن أسباب الحرب تكمن بالأساس في أنفسنا، وليس في الاقتصاد أو السياسة أو الدين.

**ج/ العوامل السياسية:** تؤثر العوامل السياسية على احتمال الحرب أو السلام. ولعل أهم هذه العوامل هي طبيعة النظام السياسي، استقرار الحكومة، ووجود صراعات سياسية داخلية. فطبيعة النظام السياسي تعد مصدرا مهما للاستقرار أو اللاّاستقرار في العلاقات الدولية.

ولقد أكد أغلب الباحثين أن النظم السلطوية هي سبب النزاعات، ذلك أنها تفتقد إلى الشرعية السياسية التي تعتبر من أهم أسباب الاستقرار وتفادي الصراعات والانشقاقات الداخلية في المجتمعات البشرية.
فالشرعية السياسية هي الضامن لما أسماه الفيلسوف الألماني هيجل "الدولة المنسجمة"، أي الدولة التي يسود فيها الاعتراف بحق الاختلاف، واحترام خيار الناس في شكل القيادة التي تسوسهم، ويتم حل الخلافات فيها بقوة الإقناع أو القانون لا بقوة السلاح. إضافة إلى أن الشرعية هي شكل من أشكال القوة لأنها تكسب المجتمع تلاحما ومنعة ضد الأعداء، لذا فإن المجتمعات التي تحكمها سلطة استبدادية، فإن الصراع الدائر بين الطامحين إلى السلطة يضعفها فتكون أكثر عرضة للنزاعات.

وهذا ما أكده السكرتير العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان في تقرير له عن إفريقيا قدّمه إلى مجلس الأمن في أفريل 1998 "إن طبيعة السلطة السياسية في كثير من الدول الإفريقية والنتائج الحقيقية والمتوقعة للاستيلاء على السلطة والحفاظ عليها في آن واحد تعتبر المصدر الرئيسي للنزاع عبر القارة ".

وفي المجتمعات المتعددة، مسألة إشباع الحاجات أو كبتها وحرمانها كالسلامة البدنية والهوية الثقافية والوصول إلى الموارد النادرة، تنظم بواسطة الدولة. لذا فإن واحدا من أهم مطالب الجماعات هو الوصول لعملية صنع القرار عن طريق المشاركة السياسية.

وهنا اعتبر Sisk أن دور الدولة حاسم في بلورة النزاع والتنبؤ بحدته، ويتساءل إن كانت الدولة تسمو بنفسها فوق شبهة التحيز، وتتوسط لحل النزاعات، أم أن الجماعة التي تهيمن على الدولة تستخدم سلطتها لغير صالح الجماعات الأخرى.

بمعنى أنه إذا اعترفت السلطة الحاكمة بالحاجات الإنسانية للجماعات ذات الهوية المغايرة، وعملت على الاستجابة لها، فإن الخلاف حول اقتسام السلطة السياسية والموارد الاقتصادية يحل بطريقة مرضية لهذه الجماعات. أما إذا كان العكس، أي تحيز السلطة لجماعة معينة وتهميش الجماعات الأخرى، فإن ذلك سوف يؤدي إلى خلق حالة من التوتر والنزاع.

وهذا ما نجده في الأنظمة ذات الشرعية السياسية الهشة، لأنها تتعامل بالسلوك التسلطي مع القوى أو الفئات الرافضة لشرعية النظام السياسي، وتدعم القوى أو الفئات المؤيدة للنظام، وكلا الحالتين تتسببان في الصراعات الداخلية.

ففي الحالة الأولى، يؤدي السلوك التسلطي للنظام السياسي إلى اضطهاد أقلية أو فئات معينة، فتكون ردة الفعل هي العنف والصراع مع النظام السياسي. أما في الحالة الثانية، فإن حصول فئة أو أقلية معينة على امتيازات على حساب بقية الشعب نتيجة تأييدها للنظام السياسي غير الديمقراطي، يؤدي إلى خلق فجوة تولد الأحقاد والعداء بين امتيازات الأقلية وعامة الشعب، وهو ما ينتج تضادا في المصالح وعلاقات صراع وعنف.

وعلى عكس النظم التسلطية، تؤدي النظم الديمقراطية إلى الاستقرار وإرساء السلم في العلاقات الدولية. وهذا ما أكده عديد الباحثين حيث اعتبروا أن الدول الديمقراطية لا تحارب بعضها البعض، وأن زيادة عدد الدول الديمقراطية في النظام الدولي تجعله أكثر أمنا وسلاما. غير أن أثر التحول إلى الديمقراطية في نشر السلام في النظام الدولي ككل أو في أحد أقاليمه الفرعية لا يتضح إلاّ بعد أن يتجاوز عدد الدول الديمقراطية في النظام الدولي أو في ذلك الإقليم حدّا معينا. فقد ثبت أن عملية التحول الديمقراطي ذاتها يصاحبها عادة نمو في المشاعر القومية، مما يزيد احتمال نشوب نزاعات وتفجر صراعات على أسس قومية.

وتعد النخبة السياسية وطبيعة دورها عاملا من العوامل الرئيسية التي كانت ومازالت تلعب دورا محوريا في خلق النزاعات وتسويتها. فحسب مارسيل ميرل فإن سلوك الجماعات، مثله في ذلك مثل سلوك الأفراد، يخضع لسلسلة من المؤثرات تبتعد بطبيعتها ابتعادا كليا عن العقلانية، ومن بين هذه المؤثرات: الأهواء، العقائد، الأساطير والإيديولوجيات...أي باختصار كل ما يتصل بالنظم القيمية أو الثقافة، وهي مؤثرات تدخل في لعبة المشاحنات الدولية.

ولقد اعتبر Brown أن الكتابات الأكاديمية تؤكد بشدة على عوامل المستوى الجماعي Mass level، ولكنها ضعيفة في فهمها للدور الذي تلعبه النخبة والقيادة في تأجيج الصراع وبسط العنف.

فالرؤية الرئيسية لبراون حول الجدل المتعلق بأسباب النزاعات الداخلية هي أن معظم النزاعات الرئيسية قد تسببت فيها مستويات النخبة الداخلية وأنشطتها أو فيما يطلق عليهم القادة السيئون Bad leaders .

فافتقاد النخب للشرعية وخوفها من فقدان السلطة يدفعها إلى اللجوء إلى اللعب بورقة الجماعات الفئوية، واللجوء إلى خطاب النعرة العرقية القومية. ويطرح براون السؤال لماذا يتبعهم التابعون؟ فيجيب بإعطاء سببين لذلك. الأول وجود عداء تاريخي بين الجماعات، والثاني تصاعد المشكلات الاقتصادية.

**2/ العوامل الخارجية**

لقد شككت العديد من الدراسات في العلاقة بين ميل الدولة لخوض الحرب من جهة وخصائصها البنيوية وبيئة متخذ قرار الحرب فيها من جهة أخرى. فقد توصل Geller وDavid Singer إلى ضعف العلاقة بين خوض الحروب والظروف الداخلية للدول المتصارعة، مثل ضغوط سكانها، ومساحتها الجغرافية،

ومستوى التنمية الاقتصادية فيها، والمرحلة التي تمر بها في الدورة التجارية، وثقافتها الوطنية، وشكل النظام السياسي فيها. وفي المقابل وجدوا علاقة بين احتمال انخراط الدولة في نزاع أو حرب مع دولة أخرى وعدة عوامل خارجية.

وتشمل العوامل الخارجية كل عناصر البيئة الدولية التي تقع خارج حدود الدولة، وتتضمن طبيعة النسق الدولي الذي تتفاعل فيه الوحدات السياسية وسلوك الوحدات الدولية الأخرى سواء كانت دولا أو منظمات دولية أو شركات اقتصادية أو تجارية. وبمعنى آخر، فهي تضم كل تفاعلات عناصر البيئة الدولية وأوضاعها والتغيرات التي تطرأ عليها.

وتنقسم العوامل الخارجية إلى العوامل الإقليمية والعوامل الدولية. فعلى المستوى الإقليمي يمكن أن يكون التجاور بين الأطراف عاملا مهما في الصراعات وفي إمكان حلها. فقد يكون التجاور سببا في نزاع ما، كما في نزاعات المصادر أو الحدود.

فوفقا ل Geller- وDavid Singer، فإن هناك عدة عوامل تزيد من احتمال وقوع حرب بين أي دولتين وهي التجاور (أي وجود حدود مشتركة)، أو التقارب (مثل وجود مسطح مائي بينهما)، ومستوى التنمية الاقتصادية فيهما (أي أن إحداهما على الأقل غير متقدمة اقتصاديا)، والتوازن في قدراتهما مع صعود قوة إحداهما وتراجع قوة الأخرى (أي أنهما في دورة القوة وقد يتبادلان موقعيهما فيها).

وأشارت دراسة Gurr إلى أن هناك حوالي 122 جماعة عرقية سياسية مشتركة في الدولة والدولة المجاورة لها. وترتبط فيما بينها بروابط اللغة، وأن اندلاع نزاع في دولة ما يكون له انعكاسات وآثار في دولة أخرى من بينها حركة المتمردين وحركة اللاجئين عبر الحدود وعملية الشحن والحشد العرقي التي يمكن أن تتم في الدولة المجاورة لدى نفس القومية.

وهذا ما أكدته دراسة David Davis وWill Moore المعنونة بـ:

« Ethnic matter: transnational ethnic alliances and foreign policy behavior ».

فحينما تضم دولتان أفرادا من نفس الجماعة الإثنية، فإنهم يشكلون تحالفا إثنيا عابرا للحدود بين الدولتين، ويزيد مستوى الصراع بين الدولتين إذا كان أفراد تلك الجماعة الإثنية في إحدى الدولتين يشكلون أقلية ذات مكانة متميزة، بينما أفراد الجماعة ذاتها في الدولة الأخرى أقلية لا تتمتع بمكانة متميزة.

أما على المستوى الدولي، فإن السمات المختلفة للنظام الدولي، وكذلك بنية النظام وطريقة توزيع القوى فيه في مرحلة معينة تؤثر كلها في سلوكيات الوحدات أعضاء النظام. فلقد لخص John Vasquez خصائص النظام الدولي المساعدة على انتشار الصراعات الدولية، معتبرا أن الدول الأقوى في النظام هي الأميل لخوض الحروب، فحين يتغير ميزان القدرات العسكرية سريعا بين الدول الكبرى المتعادية حتى تقترب من درجة التعادل، يزداد احتمال انجرارها إلى حرب. أما إذا اتفقت الدول الكبرى على قواعد اللعبة السياسية والأعراف الدولية بما يحد من قدراتها على التصرف منفردة، يقل نزوعها لخوض حروب ضد بعضها البعض.

اختلف الباحثون حول النظام الأكثر تسببا في النزاع. فقد اعتبر Karl Deutch وDavid Singer أنه كلما ابتعد النظام عن القطبية الثنائية في اتجاه التعددية، فإنه من المتوقع أن يتلاشى تكرار اللجوء إلى الحرب.

على خلاف ذلك اعتبر K .Waltz أن النظام الثنائي القطبية هو الأكثر استقرارا والأقل نزاعات. ويشير كمثال على ذلك إلى نظام ما بعد الحرب العالمية الثانية الذي يتسم بغياب النزاعات العسكرية المباشرة بين القوتين العظميين والقوى الكبرى.

لقد اعتبر Geller وDavid Singer أن نظام القطب الواحد، مع ضعف ذلك القطب وتراجع قوته ومكانته، وتذبذب ترتيب القوى في النظام الدولي، وزيادة طول الحدود الدولية يزيد من احتمال وقوع حرب دولية.